

البحث الأول

التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الإقتصادى

أ. د. سلطان أبوعلى

أولا : المقدمة :

فى الفترة الحديثة، بدأت مصر التخطيط الإقتصادى الجزئى فى النصف الثانى من الخمسينات. ثم اتبعت منهج التخطيط القومى الشامل اعتبارا من الستينات. وساعد على ذلك نمو الملكية العامة والقطاع العام فى أعقاب التأميمات الواسعة التى فرضت فى أوائل الستينات. وقد وضعت عدة خطط منذ ذلك الحين كان آخرها الخطة الجارية ١٩٩٢/١٩٩١ - ١٩٩٨/١٩٩٧

ولسنا هنا بصدد تقويم تجربة التخطيط أو الأساليب التى اتبعت فى إعداد الخطط المختلفة أو مقارنتها مع بعضها البعض، ولكن السمة العامة التى تجمع هذه الخطط هى أن التخطيط الى اتباع كان تخطيطا مركزيا- يعتمد فى جانب كبير منه على القرارات الإدارية وتفضيلات السلطة المركزية. وقد وقعت مصر مع صندوق النقد الدولى اتفاقا للنوايا بشأن إصلاح الإقتصاد المصرى، ويتم بمقتضاه تعميق سياسات الإدارة الاقتصادية عن طريق قوى السوق وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص فى إشباع الحاجات المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن انهيار النظام الشيوعى الاشتراكى والتحول الجذرى الذى حدث بالاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية أدى إلى الاعتماد على قوى السوق. ولكن هل يعنى هذا انهيار مبدأ التخطيط الإقتصادى وجدواه؟ إن الإجابة الصحيحة عن ذلك فى رأينا هى بالنفى. إذ مازال للتخطيط - بمعناه العام وهو وضع الأهداف واختيار أفضل السبل لتحقيقها فى ضوء الموارد

المتاحة - أهمية كبيرة على كافة المستويات سواء للمشروع أو الإقليم أو على المستوى القومى .

إلا أن التحولات الجارية تقتضى إدخال تغييرات جوهرية وجذرية على أسلوب ومنهاج التخطيط الاقتصادى المتبع . ويصبح المنهج المطلوب هو التخطيط التأسيرى بدلا من نموذج التخطيط المركزى القائم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج .

وفى هذه الورقة سوف نقوم بتعريف مختصر للمقصود بالتخطيط التأسيرى ، ثم نبين بعض الجوانب الواجب أخذها فى الحسبان عند إعداد الخطط المقبلة فى مصر . ومن ذلك على وجه الخصوص ، علاقة الخطط قصيرة الأجل بالتخطيط طويل الأجل . ثم بيان البيئة الاقتصادية المتوقعة أن تسود خلال معظم سنوات هذا العقد إلى نهاية القرن العشرين ، ثم نبين الجانب الهام وهو السكان والتوطن الإقليمى ، وأهم الأنشطة القطاعية والجوانب التى تحتاج إلى عناية خاصة وكذلك بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية المرتبطة بتطورات أسلوب التخطيط المقترح .

ثانيا : مضمون التخطيط التأسيرى

١ - تعريفه

يتحدد حجم القطاع العام والقطاع الخاص فى الاقتصاد القومى بنسبة مساهمة كل منهما فى الاقتصاد القومى وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية . وحيثما تكون نسبة الملكية العامة صغيرة أو فى اتجاهها نحو التناقص يصبح منهج التخطيط الملائم للمجتمع هو التخطيط التأسيرى . ومثل هذا التخطيط يتبع فى كثير من الدول الصناعية الغربية مثل فرنسا وهولندا واليابان^(١) .

والتخطيط التأسيرى يعنى أن يكون دور الحكومة المباشر فى النشاط الاقتصادى محدودا . ولكن تأثيرها فى الاقتصاد القومى

الإجمالى يكون كبيرا وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة وأدواتها (المالية، والنقدية، والتجارية، والسعيرية.... إلخ). ويتم ذلك عن طريق إعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها. مثال ذلك خفض معدلات الضرائب على بعض الصناعات بالمقارنة لبعض الصناعات الأخرى، والإعفاءات الضريبية للاستثمار فى المناطق النائية، وتحميل أسعار فائدة مخفضة للزراعة فى المناطق الصحراوية، وإعطاء إعانات نقدية للمشروعات كثيفة العمالة وغيرها. أما الأنشطة التى ليس من صالح المجتمع أن تتوجه الموارد إليها فيفرض عليها الروادع المناسبة بحيث تكون أنشطة طاردة وليست أنشطة جاذبة. من ذلك فرض رسوم جمركية عالية على المعدات المستخدمة للكهرباء بكثافة فى ضوء ندرة الطاقة، وفرض ضرائب عالية على المشروعات التى تقام فى المدن المكتظة كالألكندرية والقاهرة وهكذا.

غير أن هناك بعض الأنشطة التى ينبغى أن تقوم بها الحكومة بصفة مباشرة فى ظل التخطيط التآشيرى وهى البنية الأساسية فى المقام الأول (الطرق، والكبارى...) بالإضافة إلى الأنشطة المرغوب فيها من وجهة النظر الاجتماعية والتى قد لا يقبل عليها القطاع الخاص إما لضعف إمكاناته فى ضوء الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لهذه الأنشطة أو لعدم ربحيتها. وكذلك تلك الأنشطة التى يجب أن يضطلع بها المجتمع مثل صناعة الأسلحة والذخيرة.

وفى ظل التخطيط التآشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب. أى أن السوق تلعب الدور الأساسى فى اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها. ويقتضى القيام بالتخطيط التآشيرى إجراء الإسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقع أن تسود فى ضوء المؤثرات الداخلية والخارجية.

ولكى يتم ذلك يجب إعداد نماذج للاقتصاد القومى بحيث تبين تفاعل المتغيرات الاقتصادية على بعضها البعض سواء أكانت هذه نماذج مدخلات ومخرجات أو أمثلية (برمجة خطية وغير خطية) أو نماذج محاكاة للاقتصاد القومى ككل .

كما ينبغي إجراء دراسات قطاعية (زراعة، صناعة، سياحة، خدمات أخرى) تدرس ميكل هذه القطاعات ومدى توافر المزايا النسبية فى كل منها وقدرته على التنافس فى الأسواق العالمية وإشباع حاجات الطلب المحلى بأكبر قدر ممكن من الكفاءة .

وكذلك تجب دراسة سلوك الأفراد والشركات ومدى استجابتهم للمؤشرات المختلفة (الضرائب ومعدلاتها، والإعانات النقدية، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف .. إلخ) .

ومضمون التخطيط التائشبرى هذا وما يشتمل عليه من أنشطة يستلزم أن يكون الجهاز القائم بعملية التخطيط على درجة عالية من الكفاءة ولديه خبرات تؤهله للقيام بها . كما يتطلب أن تتوافر لديه المعلومات والبيانات بأسرع وقت ممكن وأن تكون على درجة عالية من الثقة بحيث يمكن الاعتماد عليها . كما ينبغي إتاحة الإمكانيات البشرية والمادية بما فى ذلك أجهزة الحاسبات الإلكترونية التى تمكنه من أداء المهام التى يجب أن يضطلع بها على خير وجه .

وكذلك يحتاج نجاح التخطيط التائشبرى إلى مرونة فى الجهاز الحكومى والسياسات الحكومية، وقدرته على تغيير مستوى الأدوات الرئيسية (معدلات الضرائب، ومعدلات الرسوم الجمركية، وتقديم الإعانات النقدية .. إلخ) فى أقصر وقت ممكن بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب فى التوقيتات الملائمة . وهذا قد يستدعى إعادة النظر فى الترتيبات المؤسسية السائدة وآلية إصدار القوانين واللوائح مع التأكد من حسن استخدامها .

وعلى ذلك يمكن تعريف التخطيط التأشيرى على أنه وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق الأهداف الاجتماعية التى يصبو المجتمع لتحقيقها بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص مع إبراز الأنشطة التى تحبذ النمو الاقتصادى وأدوات السياسة الاقتصادية التى سوف تستخدم وكذلك الحوافز التى تقدم للأنشطة المرغوب فيها والروادع التى سوف تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا .

٢ - كيفية إعداد الخطة التأشيرية :

من الممكن اتباع أساليب عديدة لتحضير الخطة التأشيرية . وتختلف هذه الأساليب من دولة إلى أخرى وكذلك من خطة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة . وتشترك جميع هذه الخطط فى جانب رئيسى هو ضرورة إجراء تنبؤ بالأحوال الاقتصادية . وقد تقدمت أساليب التنبؤ الاقتصادى تقدما كبيرا مما يسهل استخدام التخطيط التأشيرى^(٢) . والخطوات التى تبين طريقة إعداد الخطة التأشيرية يمكن تلخيصها فيما يلى :

الخطوة الأولى : تحديد معدل النمو المرغوب فيه

والخطوة الأولى فى إعداد الخطة هى تحديد معدلات النمو الاقتصادى التى ترغب الدولة فى تحقيقها . وعادة ما تحدد حدين لمعدلات النمو أحدهما مرتفع والآخر أقل منه . ويحكم الاختيار باعتبارين أساسيين هما :

أ - معدل نمو السكان :

فمن المعروف أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يتحسن إذا زاد معدل نمو الناتج المحلى على معدل نمو السكان . وحيث أن

التنمية تستهدف رفع مستوى المعيشة فإن هذا الاعتبار يقضى باختيار معدل نمو يفوق معدل نمو السكان .

ب- الاختيار بين افتراضات النمو المختلفة :

والتي يؤثر فيها اعتبارات عدة من بينها معدلات النمو التي حققها الاقتصاد في السابق ، ومعدلات النمو التي تحققها الدول التي تكون في ظروف مشابهة للدولة التي تصوغ الخطة . وذلك في حالة ما إذا تعذر الحصول على بيانات تفصيلية للدولة ذاتها، والموارد المتاحة أو المحتمل توافرها خلال فترة الخطة .

كما يؤثر في هذا الاختيار مستوى الحاجات الخاصة والعامة التي يراد إشباعها وهو ما يشكل الخطوة الثانية :

الخطوة الثانية : تحديد الحاجات

والخطوة الثانية هي تحديد حاجات المجتمع خلال فترة الخطة ، وهذه الحاجات هي أساسا الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي والاستثمار^(٣) .

والاستهلاك الخاص في المجتمع يتوقف على هيكل السكان وحجمهم وعلى هيكل الدخل التي يحصلون عليها أي نمط توزيع الدخل ومصادره . هذه العناصر الأخيرة تؤثر في الميل الحدى للاستهلاك . أما الحاجات الجماعية فهي تمثل الاستهلاك العام والذي يمثل الإنفاق الجارى بالموازنة العامة للدولة وكذلك الإنفاق الاستثمارى العام .

الخطوة الثالثة : توصيف علاقات الإنتاج

إن تحقيق أهداف التنمية يتطلب دراسة وتوصيف علاقات الإنتاج حتى يمكن تقدير عدة متغيرات منها : مقدار مدخلات الإنتاج اللازمة لتحقيق الإنتاج الذى يتسق مع الأهداف المراد تحقيقها والواردات اللازم

استيرادها وحالة ميزان المدفوعات وغيرها. ويتطلب توصيف علاقات الإنتاج إجراء ما يلي :

أ - بناء جداول المدخلات والمخرجات التى تظهر دوال إنتاج السلع والقطاعات المختلفة فى ظل الفن الإنتاجى المعروف. ونحن لدينا فى مصر هذه الجداول لعدد من السنوات وعلى مستويات تجميع مختلفة.

ب - تقدير احتياجات أنشطة القطاعات المختلفة وبحسب الأقاليم المتنوعة من العمالة وذلك لتقدير حجم العمالة التى سيتم استخدامها.

ج - يتم تقدير حجم قطاع التجارة الخارجية المرتبطة بالأهداف المختلفة أى تقدر كلا من الصادرات والواردات.

د - يحسب حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة وذلك على أسس تختلف من قطاع لآخر.

١ - بالنسبة للإسكان والتعليم والصحة وغيرها من مكونات البنية الأساسية الاجتماعية فيتم حساب الاستثمار على أساس إشباع الحاجات الأساسية منها.

٢ - بالنسبة للصناعة وغيرها من الأنشطة فيقدر الاستثمار على ضوء مستوى الإنتاج المطلوب والمعاملات الحدية لرأس المال السائدة فى كل نشاط.

الخطوة الرابعة : الدراسات القطاعية التفصيلية

فى ظل الخطوات السابقة يتم تقدير المتغيرات التجميعية للاقتصاد القومى. ويجرى بعد ذلك إعداد دراسات تفصيلية لكل قطاع لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها، ونوع المشروعات اللازم إضافتها فى كل قطاع، وكذلك تفاصيل الآلات والمعدات الملائمة ونوع الفن الإنتاجى المتبع وغيرها.

الخطوة الخامسة : التوازن العام

بعد إجراء الدراسات القطاعية التفصيلية يتم التحقق من التوازن العام للاقتصاد القومى وذلك من حيث مدى كفاية الموارد للوفاء بالمتطلبات ومدى تحقيق الإنتاج للأهداف المرسومة، وكذلك تناسق القطاعات مع بعضها البعض.

٣ - وسائل تنفيذ الخطة

فى ظل وجود قطاع خاص رئيسى، يثور التساؤل كيف سيتم تنفيذ الخطة التأشيرية؟ هنا يجب التمييز بين الشق الخاص بالحكومة وذلك الخاص بالقطاع الخاص أو بقطاع الأعمال بصورة عامة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أ - بالنسبة للحكومة: فإن جزء الخطة الذى يخصها يتم تنفيذه من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة شأنه شأن الحال فى ظل التخطيط الأمر.

ب - بالنسبة لقطاع الأعمال: فإن التنفيذ يتم بواسطة القطاع الخاص وتأمل الحكومة أن يتم ذلك كاستجابة للسياسات المختلفة التى تضعها وللدراسات التى تأمل أن تساعد القطاع الخاص على تنفيذ الأجزاء المخططة ومن هذه الأدوات:

١ - تقديم الحوافز المالية المختلفة للأنشطة المرغوب فى إقامتها مثل تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، والمنح التى لا ترد، وإتاحة القروض بشروط ميسرة وغيرها.

٢ - إقلال القيود الإدارية التى قد تكون مفروضة على هذه الأنشطة إلى أدنى حد مع عدم اشتراط الحصول على التراخيص أو الموافقات إلا فى

أضيق الحدود. أما المواصفات الفنية فيتم إعلانها مع ضرورة الالتزام بها، ووضع عقوبات شديدة على المخالف.

٣ - نشر تنبؤات طويلة الأجل تتراوح بين ١٠ ، ٢٥ عاما وأخرى متوسطة الأجل تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة.

٤ - يكون هناك تفاعل وثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال بحيث يجري تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة عن طريق الإقناع والاقتناع.

ولا يوجد ضمان أن الخطة التأشيرية سوف يتم تنفيذها على النحو الذى صيغت بها فهناك مخاطر معتادة تتعلق بما تأمل إنجازها فى المستقبل^(٤). وهذه المخاطر تكتنف أيضا الخطة الأمرة فى ظل التخطيط الاشتراكى. فكم من خطة وضعت ولكن لم يتم تنفيذها! وكم من أهداف رسمت لم ينجز سوى النذر القليل منها! وهكذا. ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من الخطط التأشيرية التى وضعت وتم إنجاز أهدافها بالكامل فى فترة أقصر مما كان متوقعا، وذلك كما حدث باليابان حيث نفذت الأهداف الموضوعة لفترة خمس سنوات فى فترة لا تزيد على ثلاث سنوات. وهذا التنفيذ الجيد يتوقف على عدة أمور منها:

مدى التفاعل بين الحكومة وقطاعات الأعمال المختلفة، وتوفير المناخ الملائم وازرع الثقة فى المستقبل، وحسن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية بما يزيد من كفاءة أداء الاقتصاد القومى، وفعالية الحوافز المقدمة. أما بالنسبة للظروف الخارجية والمخاطر المعتادة، وعدم التيقن الذى قد يؤثر على مسار المتغيرات الاقتصادية فهذه لا يمكن التحكم فيها وتعتبر قاسما مشتركا بالنسبة لمختلف أنواع التخطيط. وباختصار فإن الخطة التأشيرية لها من مقومات التنفيذ ما يجعلها عملية وليست مجرد آمال أو ضربا من ضروب الخيال.

ثالثا : اعتبارات أساسية فى إعداد الخطة

١ - الخطة والتخطيط طويل الأجل

لقد تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فى إطار تصور طويل الأجل يرمى إلى مضاعفة الدخل القومى مرة كل عقد من الزمان . صحيح أنه لم يتم صياغة الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ نتيجة للظروف التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وخاصة حرب اليمن وهزيمة ١٩٦٧ . بل وتم صياغة خطط سنوية كثيرا ما كانت توضع فى تاريخ بعدى وليس قبلها للسنة المعنية وذلك استكمالا للشكل لا أكثر .

وكذلك مضت عدة سنوات لم يصدر عنها خطة . غير أنه بالرغم من انتظام عملية إصدار الخطط منذ عام ١٩٨٣/٨٢ ، إلا أن هذه الخطط قد وضعت بانعزال عن التصور طويل الأجل للمشكلات التى سوف يواجهها الاقتصاد القومى ، والصورة المستقبلية التى نود أن يكون المجتمع عليها سواء من ناحية التوطن الإقليمى أو الأنشطة الملائمة محليا وإقليميا ودوليا ، والمصادر النسبية التى يتولد منها الدخل والنواتج .

ولذا فإن التخطيط التأشيرى الذى يجب أن نسير عليه فى الفترة المستقبلية لا يجب أن يقتصر على وضع خطط خمسية ، ولكن يجب أن تكون كل خطة عبارة عن حلقة من الحلقات المتصلة التى يؤمل معها فى الأجل الطويل تحقيق الأهداف المرسومة ، لنحو ٢٥ سنة قادمة^(*) . وأهم المتغيرات التى يجب التنبؤ بمستقبلها طويل الأجل ، والتى تحدد الاتجاهات الرئيسية للخطط الاقتصادية القادمة هى :

أ - تغيرات حجم السكان وتوقعات حجمهم ، وفى هذا الصدد من المتوقع أن يبلغ عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ نحو ٧٠ مليون نسمة . وإذا استمر معدل نمو السكان على الوتيرة الحالية مع عدم حدوث أية تغيرات جذرية فى مصر فإن حجم السكان المتوقع فى عام ٢٠٢٥ سيكون نحو ١٤٠

مليون نسمة . وهذا الحجم من السكان يدق ناقوس تحذير ويشير مسألتين
فى غاية الأهمية أمام المخطط مما :

الأولى : ما هى السياسات والإجراءات والحوافز والروادع التى يمكن أن
تقلل معدل نمو السكان بحيث يتلاءم عددهم المستقبلى مع الموارد
الاقتصادية المتاحة بمصر خلال هذه الفترة ، مع تحقيق طفرات فى
مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة التى سوف تتوافر للأجيال
القادمة^(١) .

الثانية : والمسألة الثانية تتعلق بالسياسات والإجراءات المناسبة
والحوافز والروادع التى تمكن من استيعاب العدد المقدر بأكبر كفاءة
اقتصادية ممكنة ، وذلك فى ضوء متطلبات اجتماعية رئيسية تفرض
كقيود على التخصيص المقترح للموارد . ومن هذه القيود :

أ - الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة وخاصة ذات الإنتاجية العالية .

ب - إضافة موارد اقتصادية جديدة (زراعية ، وصناعية ، وسياحية ،
وخدمية) إلى دائرة الاستغلال الكفء وإقلال إقامة المجتمعات التى
تكون عالية على المجتمعات القائمة فعلا .

ج - تجنب الاكتظاظ السكانى ، وتضخم المدن تضخما كبيرا مع ما
يترتب على ذلك من تدهور فى نوعية الحياة وارتفاع معدلات تلوث
البيئة وغيرها من المشاكل التى ترتبط بالمدن الحضرية الكبيرة .

د - حجم الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة الموارد المائية التى تعتبر
من أندر الموارد فى مصر خاصة فى ضوء التطور الاقتصادى المتوقع
حدوثه مستقبلا فى دول حوض نهر النيل . ولا يخفى أن مشكلة المياه
سوف تعتبر من أعقد المشكلات بالنسبة للشرق الأوسط بأكمله فى
المستقبل القريب .

لذلك يجب أن نعمل من الآن على حسن استخدام المياه بما يكفل توافرها لجميع الأغراض (زراعة، وصناعة، وطاقة، واستهلاك منزلى) للجيل الحاضر وللأجيال القادمة.

هـ - يجب على المدى الطويل دراسة المزايا النسبية للاقتصاد المصرى فى إطار التطورات المتوقعة فى الاقتصاد الدولى وذلك بغرض الاستفادة منها فى إقامة أنشطة تنافسية. ويجدر أن نتذكر أن دول جنوب شرق آسيا التى حققت معدلات نمو سريعة وتغيرات جذرية فى اقتصادها قام على استغلال مزاياها النسبية مما أدى إلى نمو فلكى فى صادراتها مع ارتفاع إنتاجية مواردها.

و - إن أحد محددات نمو المجتمعات المختلفة هو مدى استفادتها من التطور التكنولوجى واتباع الأساليب الإنتاجية التى تعطى إنتاجا وفيرا بأقل تكلفة ممكنة. لذلك يجب فى الأجل الطويل بناء القدرات الذاتية لمصر. وهذا يتطلب متابعة التطورات التكنولوجية والإسهام بطريقة نشطة فى إدخال التكنولوجيا الحديثة فى مختلف قطاعات الإنتاج.

٢ - البيئة الاقتصادية المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة

من المتوقع أن تتميز البيئة الاقتصادية فى مصر خلال السنوات الخمس القادمة بعدة معطيات بعضها شبه محدد والآخر احتمالى^(٧). وأهم عناصر هذه البيئة ما يلى:

أ - الالتزامات قبل المؤسسات الدولية

من المعلوم أن مصر قد وقعت مع صندوق النقد الدولى اتفاقا للنوايا بشأن إصلاح الاقتصاد القومى. ويقوم هذا البرنامج على فلسفة اقتصادية محددة وتوقيتات زمنية مقدرة. والمكونات الرئيسية لهذا البرنامج هى:

١ - تحرير الأسعار وتركها بصورة عامة لتفاعل قوى العرض والطلب.

٢ - خفض عجز الموازنة العامة للدولة تدريجياً من مستواه الحالي الذي تبلغ نسبته حوالى ١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى لكى يصل إلى نحو ٥٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ . ومن المسلم به أن النجاح فى تحقيق ذلك يتوقف على المتغيرات الثلاثة الداخلة فى هذه النسبة وهى: النفقات العامة والإيرادات العامة والناتج المحلى الإجمالى . وأياً كانت التطورات التى سوف تتخذ سبيلها إلى الواقع خلال هذه السنوات فإن أحد المتطلبات الواجب الالتزام بها هى عدم نمو النفقات العامة بمعدلات كبيرة . ومن ثم يمكننا التوقع -بدرجة كبيرة من الثقة -أن قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات العامة تعتبر محدودة إلى حد كبير.

٣ - الالتزام ببرنامج خاصصة نشط بدأ فعلاً بعدم تنفيذ مشروعات جديدة يبدى القطاع الخاص استعداداً وقدرة على تنفيذها، وبيع كثير من المشروعات المملوكة لوحدات الحكم المحلى، وكذلك بيع بعض الشركات (وخاصة فى قطاع السياحة) التى تملكها الدولة إلى القطاع الخاص المحلى أو العربى . ثم يجب أن يمتد إلى بيع مساهمة القطاع العام فى الشركات المشتركة المدرج أسهمها فى بورصة الأوراق المالية، وتمويل التوسعات عن طريق القطاع الخاص إلى غير ذلك من الإجراءات . ويترتب على ذلك - عبر السنوات القليلة القادمة - أن حجم القطاع العام كنسبة من إجمالى المنشآت فى مختلف الأنشطة الاقتصادية سوف يتقلص.

ب - سوف تعمل الحكومة على أتاحة المناخ الملائم لمزيد من نشاط القطاع الخاص كى يتزايد إسهامه فى الاقتصاد القومى بما يعوض النقص المتوقع فى النشاط الاقتصادى للحكومة والقطاع العام^(٨). وهذا يتطلب العديد من الإجراءات من بينها القضاء على البيروقراطية، وإلغاء المتطلبات الإدارية غير الضرورية من تراخيص وتصاريح وموافقات،

وإشراك القطاع الخاص فى عملية إتخاذ القرارات من خلال القنوات الرسمية وغيرها .

ج - الاعتماد بطريقة متزايدة على قوى السوق والمغفريات الاقتصادية الرئيسية بدلا من إدارة الاقتصاد القومى عن طريق الأوامر الإدارية المباشرة وفرض حصص توريد أو تحديد الأسعار إداريا ... إلخ .

د - فى المجال الدولى يتوقع أن تتزايد حدة المنافسة مع الدول الصناعية والمصنعة حديثا فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى ما يستجد من دول تحقق انطلاقا جديدا فى عمليات التصدير^(٩) . (أمثال أندونيسيا وتايلاند) . كما أن أحد المصادر التى يمكن أن تغذى هذا الاتجاه تتمثل فى الضغوط الدولية لاتباع مزيد من التحرر فى مجال التجارة الدولية سواء فى السلع أو الخدمات (النقل والبنوك والاستثمار والملكية الفكرية ... إلخ) وذلك فى إطار منظمة الجات فى جولة المفاوضات الجارية والمعروفة باسم جولة أوروجواى^(١٠) .

هـ - عدم التأثير على مجالات الإنتاج العام بالقرارات الإدارية المباشرة . فمن المتفق عليه إدارة الجزء القائم من شركات القطاع العام عن طريق الشركات القابضة وعلى أسس إدارة قطاع الأعمال فيما يتعلق بالتوسعات وتمويلها والتسعير والتوظيف وغيرها من سياسات الإدارة . وعلاوة على ذلك من المتوقع أن يتقلص دور الوزارات فى التأثير على الشركات المملوكة للقطاع العام خاصة مع احتمال اشتراك القطاع الخاص فى رأس مال هذه الشركات من أجل تمويل التوسعات والتجديدات وغيرها .

٣ - دور الحكومة

والسؤال الذى قد يثور فى هذا الصدد يتعلق بدور الحكومة فى ظل التخطيط التأشيرى . هل سيكون دورها هامشيا أم رئيسيا ؟ لاشك أن دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى المباشر - أى أن تقوم بنفسها بعمليات الإنتاج - سوف يكون أقل من نظيره فى الاقتصاد الأمر .

غير أن هذا لا يعنى انحسار دور الحكومة. وأهم أدوار الحكومة فى ظل هذا النوع من التخطيط هى :

أ - الإشراف والرقابة والتوجيه للاقتصاد القومى ككل بواسطة السياسات الاقتصادية المختلفة مثل السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارة الدولية. وأهم الأدوات التى تستخدم لذلك الموازنة العامة للدولة بشقيها من إيرادات (وعلى رأسها الضرائب ومعدلاتها) والنفقات، وأسعار الفائدة، وسعر الخصم. وعلى المستوى القطاعى والمشروع تراقب المواصفات الفنية، والاشتراطات الصحية، والتزام المشروعات المختلفة بالحفاظ على البيئة وعدم تلويث الجو والأنهار وعدم إحداث الضوضاء، ذلك أن عدد التصاريح والموافقات والتراخيص سوف يقلص كثيرا بنشر هذه المواصفات وعلى المشروعات الالتزام بها. وهذا يقتضى أن تقوم الحكومة بمراقبة الالتزام بها.

ب - سوف تقوم الحكومة بمعناها العام بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبنية الأساسية والتى يكون لها عائد اجتماعى كبير. وهذه المشروعات لا يقدم عليها القطاع الخاص بدرجة كافية إما لانخفاض عائدها أو لكبر حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها بالمقارنة لإمكاناته. ومن أمثلة هذه الأنشطة الإسكان الشعبى والصحة وجانب كبير من المنشآت التعليمية.

ج - للحكومة - وخاصة فى ظل الأحوال السائدة فى مصر - دور كبير فى التجمعات الجديدة يتركز أساسا فى التصميم وإقامة البنية الأساسية مع تمكين القطاعات المختلفة من تنفيذ وإقامة المنشآت الأخرى الإنتاجية والخدمية. ومن طبيعة الأمور عند إقامة المجتمعات الجديدة أن تكون هناك طاقات غير مستغلة. وتتمثل هذه الطاقات فى وحدات سكنية، وطرق واسعة عليها حركة خفيفة بالمقارنة لتصميمها، ومحال تجارية خالية، وأراض فضاء تنتظر البناء. وقد حدث هذا فى المجتمعات الجديدة فى جميع دول العالم، مثل برازيليا، وإسلام أباد،

الباكستان . ولكن يجب أن تكون فترة بقاء هذه الطاقات بدون استغلال فترة معقولة، وألا تجمد استثمارها بدون عائد لمدة طويلة. ويلاحظ أن الطاقات غير المستغلة في بعض المجتمعات الجديدة في مصر كبيرة نسبيا، ومازالت غير مستغلة لفترة طويلة نسبيا (ولعل أبرز الأمثلة على ذلك مدينة السادات، ٦ أكتوبر). وربما كانت الأسباب الرئيسية المفسرة لذلك هي:

١ - عدم حصول بعض الشركات على مساكن للعاملين بها بالإيجار، مما تسبب في عدم نمو سكان هذه المجتمعات بدرجة تسمح بإقامة الأنشطة الأخرى المرتبطة بالمعيشة من مسكن وملبس وخدمات أخرى ويتم نقل العمالة يوميا من المجتمعات القديمة وإليها.

٢ - التوسع في إقامة وحدات سكنية من نوع خاص لا يوجد طلب كاف عليها.

٣ - حصول بعض الأفراد على مساكن لغير أغراض استخدامها الفوري. ومن ذلك إما لاستعمال أبنائهم بعد عدد طويل من السنوات أو للمضاربة على ارتفاع قيمتها وتكون بمثابة مخزن للقيمة في هذه الحالة. وعلى ذلك فإن تركيز الحكومة على إقامة البنية الأساسية وترك الأنشطة الأخرى لكي يقوم بها القطاع الخاص من العائلات والشركات يسهم في الإسراع بتعمير هذه المجتمعات. كما أنه يمكن الحكومة من إضافة عدد أكبر من هذه المجتمعات ويزيد من نسبة مساحة البلاد الداخلة في دائرة الاستغلال الاقتصادي.

د - ونظرا لعدم اكتمال السوق بسبب الأسباب الخارجية ووجود بعض العناصر الاحتكارية فمن المسلم به نظريا ضرورة تدخل الحكومة بطريقة مباشرة في عمل نظام السوق حتى تستطيع تصحيح هذه الأوضاع وبلوغ توازن أفضل عما ينتج من تفاعل قوى السوق وحدها.

٤ - السكان والتوطن الإقليمى

إن السكان والتوطن الإقليمى متغيران يحتاجان إلى عناية خاصة عند الحديث عن تخطيط الاقتصاد المصرى. ذلك أن حجم السكان ومعدل نموهم المرتفع يضع عبئا متزايدا على الموارد المحلية. أما التوطن الإقليمى فبالنظر إلى أن المساحة المستفلة من مصر هى فى حدود ٤٪ من إجمالها يصبح إضافة موارد جديدة وزيادة هذه النسبة من الاعتبارات الحيوية جدا فى التخطيط لمستقبل مصر. واستيعاب العدد المقدّر للسكان بكفاءة تقتضى إتخاذ عدة سياسات وإجراءات أهمها:

أ - اتباع سياسة سكانية تقوم على منح حوافز للأسر التى لا يتجاوز عدد الأولاد بها عن طفلين اثنين، وفرض الروادع الاقتصادية (ضرائب، وأسعار حقيقية.. وغيرها) على الأسر التى تتجاوز هذا الحد. وذلك بفرض إتاحة فرصة زمنية لاستيعاب السكان عن طريق إقلال معدل زيادتهم.

ب - تركيز استثمارات البنية الأساسية فى الفترة المقبلة فى مناطق مثل البحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد والساحل الشمالى وما شابهها بحيث تمتص هذه المناطق الجديدة الزيادة المستقبلية من السكان بل وتساعد على تخفيف حدة التكدس السكانى الحالى الموجود فى الوادى.

ج - إقامة عاصمة جديدة لمصر. لقد طرح هذا الموضوع أكثر من مرة ولكن لم تتم فيه خطوات جادة^(١١).

وترجع أهميته إلى أنه تاريخيا حيث توجد العاصمة يزداد النشاط الاقتصادى ويتكاثر التواجد السكانى. ومحور التوطن الإقليمى يجب أن يكون هو المحور الرئيسى للتخطيط المستقبلى وأساس التنمية الاقتصادية فى مصر. ويتوقف النجاح فى هذا المضمار على حسن اختيار الموقع الجديد للعاصمة. وأهم الخصائص التى يجب أن يتميز بها هذا الموقع هى:

١ - أن يكون له قاعدة اقتصادية مستقلة يقوم عليها ولا يكون عالة على الأقاليم القائمة .

٢ - أن يبتعد عن القاهرة بمسافة كافية بحيث تتعذر الإقامة المعتادة فى القاهرة مع الانتقال إليها يوميا . ولنقل أن هذه المسافة يجب ألا تقل عن ٣٥٠ كيلومترا مثلا .

٣ - أن يساعد هذا الموقع على إدخال موارد جديدة فى دائرة الاستغلال الاقتصادى بحيث تزيد نسبة رقعة البلاد المتوطن فيها عن النسبة الحالية .

٤ - أن يؤدى هذا الموقع إلى المحافظة على الأراضى الزراعية القديمة والجديدة ولا يؤدى إلى تسارع الزحف السكانى عليها . ومن المسلم به أن هناك زحفا طبيعيا من الزيادة السكانية على الأراضى الزراعية .

ولكن حسن اختيار أماكن توطین المشروعات من الممكن أن يؤدى إلى إقلال هذا التآكل من ناحية كما أنه يمكن أن يضيف موارد جديدة أكبر من ناحية أخرى^(١٢) .

ويعتقد أن الاستثمارات التى يمكن أن تخصص لبناء البنية الأساسية للعاصمة الجديدة لها جدوى أكبر ومنافع أعظم مما لو خصصت لأغراض تحسين الأحوال المعيشية لمدينة القاهرة الكبرى . وغنى عن القول أنه إذا تم بناء عاصمة جديدة بالخصائص السابق ذكرها فإن هذا لن يؤدى إلى إقلال أهمية القاهرة كمركز حضارى وسياحى ومالى وتجارى . بل إنه سوف يجعلها أكثر قدرة وأعلى كفاءة على تلبية الدور الذى تقوم به حاليا .

ولكى يمكن تنفيذ هذا التوطن الإقليمى بكفاءة وإعادة رسم خريطة التوزيعات السكانية فى مصر لابد من تقديم الحوافز التى تجذب هذه الأعداد إلى المناطق الجديدة بأسرع وقت ممكن . ويحتاج هذا

الأمر إلى إجراء دراسة تفصيلية عن عناصر الجذب الفعالة إلى هذه المناطق. ونرى أن الذى حفز أعدادا كبيرة من المصريين على الانتقال إلى المناطق النائية من البلاد العربية فى السعودية والعراق بل واليمن لقادر على توجيههم من باب أولى إلى المناطق الجديدة بمصر.

رابعا: التخطيط القطاعى

كما سبق ذكره - ففى التخطيط التأشيرى يجب إجراء دراسات تفصيلية عن القطاعات الاقتصادية المختلفة وإعداد خطط وبرامج تفصيلية لها.

ونشير هنا إلى بعض التوجهات الرئيسية فى مجالات الزراعة والتعليم والصناعة والسياحة والتطوير التكنولوجى.

١ - قطاع الزراعة

يحتاج قطاع الزراعة فى الفترة المقبلة إلى عناية خاصة بحيث يزيد إسهامه فى التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائى. وأهم الجوانب التى يعنى بها جهاز التخطيط فى ظل التخطيط التأشيرى هو ما يلى:

أ - إعطاء عناية كبيرة للإرشاد الزراعى من أجل رفع إنتاجية الفدان من مختلف المحاصيل الزراعية.

ب - اقتراح الترتيبات المختلفة التى توجه إلى اتباع أساليب الرى الحديثة التى تقتصد فى استخدام المياه. وقد يلزم هذا ضرورة اللجوء إلى التجميع الزراعى للملكيات المفتتة والتى تحول - بوضعها الحالى - دون تطبيق نظم الرى هذه. ومن ضمن هذه الترتيبات دراسة كيفية تحديد ثمن للمياه يفيد منه من يحسن استخدام المياه دون التأثير سلبا على إنتاجية الفدان.

ج - على الدولة أن تقوم بتنفيذ مشروعات الصرف وغيره من المشروعات التى تحافظ على جودة الأراضي الزراعية مع الاهتمام بدراسة أفضل الطرق لاسترداد قيمة هذه الاستثمارات من المستفيدين من تنفيذها حتى تتمكن من تمويل مشروعات أخرى دون التأثير سلبا على أوضاع الموازنة العامة للدولة .

د - الاهتمام الجدى بمراكز البحوث ورفع كفاءتها وذلك من أجل استنباط السلالات الجديدة عالية الإنتاجية والوسائل المحسنة فى الزراعة التى تزيد من دخل المزارع وتقلل فى ذات الوقت من الحاجة إلى الاستيراد . وكذلك تعمل على الاستفادة من التطورات العلمية وتطبيقاتها فى مجال الزراعة ومنها على سبيل المثال الهندسة الوراثية وغيرها .

هـ - منع تبوير الأرض الزراعية أو تجريفها بكافة السبل الممكنة .

٢ - قطاع الصناعة

بالنظر إلى محدودية قطاع الزراعة وإمكانية توسعة بالقدر الذى يسمح باستيعاب الأعداد المتزايدة التى تدخل سوق العمل بالإضافة إلى كونه قطاعا طاردا فى ضوء الميكنة وغيرها . يصبح قطاع الصناعة - وقطاع الخدمات الإنتاجية - أحد القطاعات الأساسية التى يجب أن تضطلع بهذه المهمة بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية^(١٣) . وأهم العناصر التى يجب أن تقوم بها الدولة فى ظل التخطيط الجديد هى :

أ - إجراء دراسات تفصيلية عن المزايا النسبية للصناعات المختلفة بحيث تظهر تلك الأنشطة التى تتمتع بميزة نسبية أكبر ومن ثم يكون لها فرص أفضل فى التنافس فى ضوء الاتجاه نحو التحرر الاقتصادى على المستوى العالمى . ويعتبر هذا الجانب من أهم الجوانب التى توفر إمكانية الازدهار والتوسع للصناعة المصرية^(١٤) .

ب - الاهتمام بمتابعة التجديد والابتكار مع نشر هذه المعلومات لدى تنفيذ منها الوحدات الصناعية بغض النظر عن نوع الملكية (عامة - خاصة أو مشتركة) .

ج - دراسة أحوال شركات القطاع العام وتحديد تلك التى يتم تخصيصتها مع وضع البرنامج الزمنى لذلك وأفضل أساليب الخاصصة .

د - العناية عناية فائقة بالبحوث والتطوير مع ربط مراكزها بالوحدات الصناعية المختلفة بحيث تجد النتائج التى يتم التوصل إليها طريقها إلى التطبيق فى أقصر وقت ممكن .

٣ - قطاع السياحة

إن النشاط الاقتصادى فى هذا المجال يجب أن يضطلع به القطاع الخاص وذلك بحسب طبيعته وما أظهرته التجربة المصرية خلال السنوات الطويلة الماضية . ونظرا لأهمية هذا القطاع فى الإسهام فى تنمية الاقتصاد المصرى وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتوفير فرص عمل كثيرة ، وزيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية ، وإعادة توزيع خريطة التركيز السكانى ، نظرا لهذه الأهمية فإن دور الدولة يكون ضروريا فى إعطاء دفعة قوية له . وفى ظل التخطيط التاشيرى نرى ضرورة تركيز دور الدولة فى التالى .

أ - التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة للحفاظ على الموارد السياحية - سواء أكانت تاريخية أو ترفيهية أو دينية - وعدم تعرضها للتلوث أو التدهور .

ب - تحديد أفضل الأماكن السياحية الجديدة مع توفير البنية الأساسية والتخطيط الهيكلى لهذه المناطق مع ترك تنفيذ بقية الأنشطة للقطاع الخاص . وهذا يتطلب أن يكون هناك جهاز قوى لمساعدة نمو هذه المناطق وتيسير العقبات الإدارية مع الإشراف فى ذات الوقت

على الالتزام بالموصفات الفنية والمعمارية والصحية وغيرها المعلنة مسبقا.

ج - الاهتمام بالترويج السياحي الخارجى على المستوى الدولى وإبراز عناية الدولة لهذا القطاع وذلك بالاشتراك مع المشروعات العاملة فى هذا النشاط.

٤ - قطاع التعليم

يعتبر التعليم من المقومات الأساسية للمجتمع. وهو من المحددات الرئيسية لتقدم ونمو الاقتصادات المختلفة. وينطبق هذا بدرجة أكبر على مصر نظرا لأن ثروتها الأساسية هى القوة البشرية. ويقترح أن يتشكل دور الدولة بحيث يعمل على تحقيق ما يلى :

أ - التأكد من استيعاب جميع الأطفال الذين هم فى سن التعليم الأساسى وما يرتبط بذلك من بناء المدارس والفصول اللازمة مع محاولة منع التسرب قبل إتمام هذه المرحلة.

ب - محو أمية الأفراد البالغين بكافة السبل بما فى ذلك جعل محو الأمية شرطا ضروريا للحصول على الوظائف أو الترقى فيها.

ج - توجيه الطلاب بعد مرحلة التعليم الأساسى إلى فروع التعليم والتدريب الذى يتوافق مع احتياجات المجتمع أساسا إلى جانب استعداد الطلاب ومواهبهم والذى يحقق هذا هو برامج تفصيلية من مكوناتها.

(١) الاهتمام بالتعليم الفنى التطبيقى حتى تتوافر طبقة من الفنيين المدربين تدريباً عالياً هم من العمدة الأساسية للتنمية المتسارعة.

(٢) العمل على ألا يصل إلى التعليم الثانوى العام إلا العدد المطلوب للجامعات مع إضافة نسبة صغيرة للاحتياجات من الكتائبيين وأولئك

الذين يحتمل عدم توفيقهم فى الدراسة أو تركها لسبب أو لآخر.

(٣) تحديد عدد المقبولين بالجامعات بحيث يتسق مع الأعداد اللازمة فعلا لتطوير المجتمع. فمن الواجب أن يكون التعليم الجامعى ليس بفرض تحقيق مكانة اجتماعية أو مجرد الحصول على شهادات علمية. ولكنه يهدف فى المقام الأول إلى تأهيل من لديه القدرة الذهنية لإجراء البحوث وإدخال التحديث والتطوير فى المجتمع. وهذا الإجراء ضرورى كى تتوازن إمكانات الجامعة مع الأعداد المقبولة بها بحيث يرتفع مستوى الخريجين إلى القدر الذى يتكافأ مع متطلبات العصر وإيقاع التقدم التكنولوجى السريع.

٥ - التطوير التكنولوجى

إن التطوير التكنولوجى هو سبيل أساسى لرفع الإنتاجية وأحد المتطلبات الرئيسية للتنافس بكفاءة فى الأسواق العالمية. ومن ثم يجب أن تبنى الدولة قدراتها الذاتية فى مجال التطوير التكنولوجى المتسارع. إن الدول التى تقدمت بسرعة تنفق نحو ٥ ٪ من دخلها القومى على البحوث والتطوير. وفى ظل تزايد دور القطاع الخاص سوف تقوم بعض الشركات بالاستثمار فى هذا النشاط.

غير أن للدولة دورا رئيسيا فى استحداث التطوير والتقدم التكنولوجى فى المجتمع. ومن ثم يجب أن تهتم الخطة بالإنفاق على مراكز البحوث واستحداث المراكز الجديدة اللازمة بحيث تتحقق ثورة كبيرة فى مجالات الإنتاج المختلفة زراعية وصناعية وغيرها.

وإذا ما تم تخصيص نسبة أكبر من الإنفاق على بحوث التطوير والتحديث فيجب التحقق من فعالية هذا الإنفاق وجدواه فى تحقيق النتائج المرجوة وعدم إنفاقه على الأجور والمكافآت والمرتبات بدون فعالية تذكر. كما أن طبيعة النشاط تتداخل بين التخصصات المختلفة والعلوم المتنوعة، ولذلك يجب أن يتسم العمل فى مجال البحوث

والتطوير بروح الفريق والتنسيق الفعال بين المجالات المختلفة .

خامسا : جوانب تنظيمية ومؤسسية

إن الأسلوب الجديد يتطلب بالضرورة ترتيبات تنظيمية ومؤسسية مختلفة عن تلك القائمة فى ظل التخطيط المركزى الأمر^(١٠) . ونشير هنا إلى بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية التى نراها مركزية فى ظل منهج التخطيط فى إطار التحرير الاقتصادى المطبق حاليا فى مصر .

١ - مرحلة انتقالية

كما هو معروف تنتهى الخطة الجارية بنهاية السنة المالية الجارية . وهناك اتفاق بين مصر والمؤسسات الدولية من أجل تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى .

وفى إطار هذا الاتفاق يتوقع أن تتخذ سياسات وإجراءات تؤدى إلى الإسقاطات المبينة بالجدول رقم ١ :

لذلك يقترح ألا تعد خطة عن هذه السنوات ويجرى الاستعداد والتجهيز للتخطيط التأشيرى على أن تصدر الخطة بالنهج الجديد للسنوات ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠١/٢٠٠٠ أو للسنوات ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩ .

٢ - أن وزارة التخطيط بوضعها الحالى لا تصلح للقيام بمهمة التخطيط . لذلك يجب تكوين جهاز تخطيط جديد مع إلغاء وزارة التخطيط . وأهم الخصائص التى يجب أن يتصف بها جهاز التخطيط الجديد هى :

أ - أن تكون تبعيته لرئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء وليس وزارة كما هو الوضع حاليا .

جدول رقم (١)
إستقطات أهم التغيرات الاقتصادية
(نسب مئوية)

إستقطات						فعلى معدل ٩٠/٨٩	البيان
٩٦/٩٥	/٩٤	/٩٣	/٩٢	/٩١	/٩٠		
٣٠	٣٠	٢٥	١٧	٣٠ -	١٥ -	- ٥٠	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي
٤٨	٥٧	٩٠	١٥٨	٣١٥	١٩٥	٢١٤	التغير في أسعار المستهلكين
١٣٠	١٣٠	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠	١٧٠	٩٥	سعر الفائدة للودائع (٣ - ٦ شهور)
٢٤٥	٢٤٦	٢٣٢	٢١٥	٢١٠	١٩٥	٢٣١	الاستثمار لإجمالي الناتج القومي
١٦٧	١٥٩	١٤٢	١١٩	٩٥	٩٢	١٥٢	الإدخار لإجمالي الناتج القومي
٣٥	٤٥	٥٥	٦٥	١٠٣	٢٠٩	١٨٤	العجز الإجمالي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ب - أن يكون عدد العاملين به محدودا جدا مع رفع مستوى العاملين به بحيث يكونون على درجة عالية من الخبرة والتعليم قادرين على إجراء الدراسات التنبؤية والإسقاطات المستقبلية. وأن يكونوا على دراية كاملة ببناء النماذج الاقتصادية Econometric Models وأساليب البرمجة الخطية وغير الخطية والمماثلة وغيرها.

٣ - فصل جهاز التعبئة عن جهاز الإحصاء إداريا وإدماج جهاز الإحصاء فى جهاز التخطيط. إن التخطيط التآشيرى يتطلب توافر البيانات والإحصاءات من نوع خاص وفى أسرع وقت ممكن مع متابعة التغيرات التى تحدث فى المجتمع باستمرار. ومثل هذا التنظيم يزيد من فعالية التخطيط فى إداء مهامه.

٤ - فى ظل الوضع الحالى، تمول كثير من استثمارات القطاع العام عن طريق بنك الاستثمار القومى الذى يحصل على موارده الأساسية من هيئة التأمينات والمعاشات. ويشكو هذا الأخير من انخفاض معدل العائد الذى يدفعه البنك له مقابل الأموال التى يحصل عليها. ومن ناحية أخرى فإن وزراء الشؤون الاجتماعية لا ترفع مستوى المعاشات بسبب انخفاض هذا العائد. وقد أدى هذا إلى عدم قدرة كثير من أرباب المعاشات على مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة. وفى ظل التحرير الاقتصادى فإن مشروعات قطاع الأعمال العام سوف تحصل على الأموال اللازمة لها على أسس تجارية. لذلك ينبغى إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومى بصفته أحد أجهزة التخطيط بحيث يصبح جهازا متخصصا فى استثمار الأموال الخاصة بهيئة التأمينات والمعاشات وغيرها من الأجهزة الحكومية التى تتطلب ذلك ويتوقف نجاحه على قدرته على استثمار الأموال داخليا وخارجيا بأكبر كفاءة ممكنة.

٥ - يحتاج التخطيط التآشيرى بدرجة أكبر إلى نظام فعال للمتابعة يعتمد فى المقام الأول على المتغيرات القائدة التى تشير إلى اتجاه مسار النشاط الاقتصادى بين الرواج والكساد، أو التضخم والركود،

بين زيادة معدل التشغيل وارتفاع معدل البطالة، وبين اتجاه ميزان المدفوعات إلى التحسن أو زيادة العجز وهكذا. إن هذه المتابعة ضرورية من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم بناء على هذه الإشارات وذلك في محاولة تجنب الاقتصاد القومى الآثار غير المرغوب فيها.

٦ - يقترح إنشاء مجلس أعلى للتخطيط يكون له أمانة فنية صغيرة الحجم. ويقوم هذا المجلس باتخاذ القرارات الأساسية للخطة التأشيرية وهى معدل النمو المراد تحقيقه والحوافز والروادع التى تحتويها الخطة بالنسبة للقطاعات والأنشطة المختلفة وغيرها من القرارات الرئيسية والحاكمة. ولذلك يقترح أن يكون رئيس هذا المجلس هو رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء حسب التبعية التى تتقرر لجهاز التخطيط. وحيث أن على القطاع الخاص مسئولية كبيرة فيجب أن يمثل تمثيلا جيدا فى هذا المجلس. ولا يجب أن يكون هناك حساسية من مثل هذا التشكيل نظرا للتفاعل والاعتماد المتبادل بين الحكومة بمعناها العام والقطاع الخاص.

الهوامش

١ يفضل البعض تسمية هذا النوع من التخطيط باسم التخطيط المرن . انظر على سبيل المثال :

Pierre Bauchet, Economic Planning: The French experience English translation, F.Braeger, N.Y., 1984

ولتخطيط وإدارة النشاط الاقتصادى فى بريطانيا انظر :

1985-1964 P. Browning, The Treasury and Economic Policy
Longman, London, 1986

٢ لبيان مدى التفصيل فى بناء النماذج التى تتنبأ بالمستقبل أرجع إلى :

M. Buridge, et al., "Oxford Economic Forecasting's system of Models, "in Economic Modelling, Vol. 8, No 3., July 1991

٣ وباستخدام لغة تحليل المدخلات والمخرجات فإن هذا يعنى تقدير مكونات الطلب النهائى التى على أساسها يقدر حجم الإنتاج الواجب بلوغه فى ظل النموذج المفتوح . انظر :

Wassily Leontief, Input-Output Economics, 2nd ed., Oxford University Press 1986

٤ لبحث مدى الدقة وإمكانية الاعتماد على النماذج المختلفة أرجع إلى :

D. Belsley and E. Kuh, eds., Model Reliability, The MIT Press 1986

٥ راجع :

S. Makridakis and S. Wheelright, The Handbook of Forecasting
John Wiley, N.Y., 1987

٦ أعلن المجلس الأعلى للسكان عن سياسته فى تنظيم الأسرة والتى تقوم على الجهود التطوعية الصرفة . ونحن لا نوافق على القسر والإجبار فى هذا المجال غير أنه يجب أن يكون هناك مكافأة لمن يحد من عدد الأطفال فى أسرته ونوع من الجزاء على من يخالف ذلك . وقد وردت آراء المجلس فى ورقتين تحت عنوان "السياسة

القومية للسكان" و "الأهداف الكمية للسياسة السكانية .

٧ انظر على سبيل المثال، د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق ط ١ ، ١٩٩١ ، وكذلك د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير، مارس ١٩٩١ .

٨ ورد ذلك في تصريحات السيد رئيس مجلس الوزراء وبعض السادة الوزراء وانعكس ذلك على تقلص حجم الاستثمار العام .

٩ انظر على سبيل المثال :

World Bank, World Development Report 1991, The Challenge of Development, 1991

١٠ لعرض موجز لآطار التفاوض الجارى وأهدافه انظر :

U.N., Trade in Services: Sectoral Issues, N.Y., 1989

وعلى وجه الخصوص

M. Gibbs and M. Hayashi, "Sectoral issues and the Multilateral Frame work for Trade in Services: An Overview", PP. 1-48

١١ بنيت مدينة السادات على أساس أن تصبح العاصمة ولكن لم توافق الوزارات والمصالح على الانتقال إليها. كما نعتقد أنها لا تصلح كعاصمة تؤدي إلى مزيد من النمو في مصر كما أنها لا تتمتع بالخصائص التي نرى ضرورة توافرها في العاصمة المنشودة .

١٢ راجع مثلاً :

P.K. Ghosh, ed. Urban Development in the Third World
Greenwood Press 1984

١٣ يقول جمال حمدان: " .. إن دور الزراعة ومكانتها في اقتصاد مصر قد أخذ يتناقص ويتطامن، وأخذت هي تتراجع بسرعة عن صدارتها الألفية" وهذا يفسح المجال للقطاعات الأخرى ومنها الصناعة لأحداث مزيد من التنمية في مصر. "شخصية مصر" الجزء الثالث عالم الكتب، ١٩٨٤ ص ٧٨ .

١٤ أجريت دراسات لتقييم الحماية الفعلية على الصناعات المختلفة

وذلك من أجل بيان الميزة النسبية لصناعاتنا المختلفة ومدى قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية أو فى السوق المحلى إذا رفعت عنها الحماية ويتطلب الأمر إجراء مزيد من الدراسات، انظر على سبيل المثال:

**Export Bias in the H. Kheir-el-Ein, "Evaluation of the Structure of
"Protection and Anti-1986 Customs Tariffs in Egypt**

مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٧/٤١٨ يوليو/أكتوبر ١٩٨٩ ص ٩٦-٧٣ .

١٥ تظهر التجارب والدراسات أن هناك كثيرا من العقبات التى تكتنف التحول إلى اقتصادات السوق . ولمزيد من التفصيل انظر:

**Hans Linnemann and Atul Sarma, "Economic Transformation in
Eastern Europe: Its Genesis, Adjustment Process and Impact on
Developing Countries "Development and Change, Vol. 22 No.1
January 1991, PP 69-92. M. Bleaney, The Challenge: Do Socialist
Economies Work, Blackwell 1988; and A Aganbegyan Economics
of Perestroika, Hutchinson, London, 1988 esp, Ch. 7**

تعقيب على بحث

"التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى"

أ.د. شريف لطفى

السيد الرئيس

سيداتى سادتى

لقد سعدت بقراءة الدراسة المقدمة من الأستاذ الدكتور سلطان أبو على عن "التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى".

إذ تميزت الدراسة بما تعودناه منه من إيجاز فى القول مع دقة فى التعبير عن رأى. ونتيجة لهذا الإيجاز مع الدقة تمكنت الدراسة من تغطية مساحة واسعة من الموضوعات الهامة لاقتصادنا الوطنى.

وتتكون الدراسة من خمسة أقسام رئيسية هى:

المقدمة ثم تعريف مضمون التخطيط التأشيرى ثم عرض للاعتبارات الأساسية فى إعداد الخطة ثم التخطيط القطاعى، وأخيرا الجوانب التنظيمية والمؤسسية.

وفى المقدمة أوضح المؤلف أن مصر كانت تضع وتطبق حتى الآن خططا مركزية وذلك بالنسبة للفترات التى تم أصلا إعداد خطط لها. ثم أوضح أسباب ضرورة التخلي عن هذا الأسلوب من مركزية التخطيط والزاميته. وتتمثل هذه الأسباب فى إنهيار النظام الشيوعى الاشتراكى فى العالم وتحوله إلى نظام يعتمد على قوى السوق، وكذلك فى المتاعب والمشاكل المماثلة التى عاناها الاقتصاد المصرى والتى ترتب عليها توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى بشأن إصلاح الاقتصاد المصرى ومن مقتضاها تعميق سياسات الإدارة الاقتصادية عن طريق قوى

السوق وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص. وخلص المؤلف من ذلك إلى أن هذا لا يعنى انهيار مبدأ التخطيط الإقتصادى وإنما يعنى التحول إلى نظام التخطيط التأشيرى بدلا من نموذج التخطيط المركزى القائم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج.

وقد قدم المؤلف كل هذه المعانى الكثيرة فى سطور قليلة ابتعدت تماما عن الجدلية التى نشهدا فى بعض ما نطلع عليه من مقالات وأبحاث ينشرها بعض المؤلفين الآخرين. ولقد أحسن المؤلف صنعا بهذا الأسلوب فى عرض الموضوع، والذى يعنى أنه من وجهة نظره لم يعد هناك مجال للجدال فى هذه الأفكار الرئيسية التى أثبتتها الأيام والأفعال. وإننى أؤيد ذلك وأعجب من تأخر البعض من المؤلفين ومن المسئولين عن إدراك حقائق هذا التحول التاريخى. وكان أولئك البعض يعتبرون مصر جزيرة مظلمة لا يأتيتها مد ولا جزر ولا تشرق عليها شمس النهار.

وفى القسم الثانى من الدراسة يقدم المؤلف تعريفه لمضمون التخطيط التأشيرى. ولا أختلف مع المؤلف فى عرضه لهذا المضمون. وبصفة خاصة أتفق تماما مع رأى المؤلف فيما يتعلق بما أراه الأركان الرئيسية لفلسفة التخطيط التأشيرى. وهى أنه فى ظل التخطيط التأشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، أى أن السوق تلعب الدور الأساسى فى اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها. وكذلك أن نجاح التخطيط التأشيرى يحتاج إلى مرونة فى الجهاز الحكومى والسياسات الحكومية وقدرة على تغيير هذه السياسات وأدواتها فى أقصر وقت ممكن بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب فى التوقيتات الملائمة. وكذلك وجوب التمييز فى الخطة التأشيرية بين الشق الخاص بالحكومة والشق الخاص بقطاع الأعمال. فبالنسبة للحكومة فإن الجزء الذى يخصها يتم تنفيذه من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة. وبالنسبة لقطاع الأعمال فإن

التنفيذ يتم بواسطة القطاع الخاص كاستجابة للسياسات المختلفة التى تضعها.

وفى رأى أن بعض من يؤيدون مبدأ التخطيط التأشيرى ينسبون عند الدخول فى تفاصيل السياسات الاقتصادية هذه الأركان الرئيسية لمفهوم التخطيط التأشيرى . ولذلك نجدهم أحيانا عند معالجة مشكلة من المشكلات الاقتصادية مثل سعر صرف الجنيه المصرى أو عجز ميزان المدفوعات يقعون دون أن ينتبهوا لذلك فى محظور اقتراح اجراءات إدارية مركزية لا تتفق مع الأركان الرئيسية لفلسفة التخطيط التأشيرى ، علاوة على أنها فى واقع الحال اجراءات ثبت فشلها فى السنوات السابقة . كان يقترحوا ألوانا من تشديد الرقابة على النقد أو على الأسعار أو تقييد الاستيراد أو فرض رسوم جمركية مانعة عليه وما إلى غير ذلك من الاجراءات المركزية المدمرة لقوى السوق والمتسببة فى زيادة القوى الاحتكارية .

وتناول المؤلف فى القسم الثالث من دراسته عرضا للإعتبارات الأساسية فى إعداد الخطة . وهو أكبر أقسام هذه الدراسة ويغضى موضوعات كثيرة من أبرزها تأكيد المؤلف على ضرورة وجود نظرة طويلة الأجل فى الخطة التأشيرية ، وعلى ضرورة الالتزام ببرنامج نشط لخصخصة القطاع العام أى لتحويله إلى القطاع الخاص . وكذلك على ضرورة الاهتمام بمشكلات النمو السكانى والتوطن الأقليمى . وإن كنت أختلف هنا مع ما نادى به المؤلف من إقامة عاصمة جديدة لمصر ، ويرى المؤلف أن الاستثمارات التى يمكن أن تخصص لبناء البنية الأساسية للعاصمة الجديدة يكون لها جدوى أكبر ومنافع أعظم مما لو خصصت لأغراض تحسين الأحوال المعيشية لمدينة القاهرة الكبرى . ولا يرجع اختلافى مع رأى المؤلف فى هذه النقطة إلى مجرد إيمانى بالقيمة التاريخية والعاطفية لمدينة القاهرة كعاصمة لمصر ، وإنما يرجع أيضا إلى عدم اقتناعى بالمبررات الاقتصادية والموضوعية لفكرة إنشاء عاصمة جديدة . فإننى أرى إن مستوى مدينة القاهرة لم يتدهور لمجرد

زيادة عدد سكانها. وإنما تدهور حتى فى المناطق التى أنشئت حديثا مثل مدينة نصر والمهندسين وغيرهما بسبب سوء التخطيط والتنفيذ والصيانة التى قامت بها الحكومة فى العقود الماضية. وهذه مشكلة لا يمكن الهرب منها بمجرد الانتقال إلى موقع جغرافى جديد طالما أن الحكومة بمستوياتها المختلفة على ما هى عليه من تدهور فى الكفاءة. وكل ما فى الأمر أننا سوف ننقل كل هذه المساوئ من القاهرة إلى الموقع الجديد. كذلك أرى أنه إذا ما تصورنا إمكان إصلاح التفكير الحكومى ليصبح تفكيراً حضارياً فإننا يمكننا عندئذ إصلاح حال مدينة القاهرة دون حاجة للانتقال إلى عاصمة جديدة. وأخيراً فأرى بالنسبة لهذه النقطة أنه لا يوجد وفر مالى أو اقتصادى فى هذا الاقتراح لأنه حتى إذا ما تم تنفيذه فإن القاهرة مع ذلك سوف تظل محتاجة إلى الاستثمارات اللازمة لمرافقها. ولا أريد الإطالة أكثر من ذلك بالنسبة لهذه النقطة حيث أنه من المعروف أن فكرة إنشاء عاصمة جديدة تخضع لاعتبارات عديدة أخرى اجتماعية وثقافية وتاريخية. وقد سبق تناول كل هذه الجوانب من العديد من المهتمين بهذا الأمر فى مناسبات أخرى، من مؤيدين ومعارضين، ويمكن للراغبين فى متابعة هذا الموضوع الرجوع إليها.

وتناول المؤلف فى القسم الرابع من دراسته موضوع التخطيط القطاعى. وأؤيد كل الاتجاهات العامة التى وردت فى هذا القسم. ولم يتعرض المؤلف فى استعراضه لقطاع الزراعة لنقطتين هما من وجهة نظرى هامتين للغاية بالنسبة لهذا القطاع وتتعلق النقطة الأولى بمستقبل النظام الذى يسمى بنظام التسويق والائتمان التعاونى فى الزراعة. فإن هذا النظام كان يلجأ -ولا يزال يلجأ جزئياً- إلى التحكم الإجبارى فى تحديد أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية أى فى أسعار الأسمدة والمبيدات والبذور والتقاوى وفى أسعار بعض الحاصلات الزراعية إلى غير ذلك من أوجه التدخل الإدارى المركزى فى نشاط قطاع الزراعة. وفى رأى أن هذا النظام هو أساس المصائب التى حلت على قطاع الزراعة فى

مصر. ومن ثم أرى أنه موضوع هام من الموضوعات التى يجب أن يتناولها التخطيط القطاعى لقطاع الزراعة. والنقطة الثانية بالنسبة لنفس هذا القطاع والتى لم ترد فى دراسة المؤلف هى النقطة الخاصة باستصلاح الأراضى الجديدة ثم استزراعها. فبديهى أنه مع الزيادة السكانية الكبيرة فإن هذا الاستصلاح هو أمر حيوى لمستقبل مصر الاقتصادى. كذلك من الواضح أن السياسات والنظم التى طبقت حتى الآن فى هذا الخصوص اتسمت بالكثير من المشاكل والمعوقات.

كذلك لم يتعرض المؤلف فى تناوله لقطاع الصناعة إلى موضوع دور الاستثمارات الأجنبية الآتية من الدول الصناعية المتقدمة فى تطوير وتوسيع الصناعة فى مصر. إن هذا الدور قد أثبت أهميته وحيويته فى التقدم الصناعى الذى حققته سنغافورة وماليزيا وتايلاند وغيرها من دول جنوب وشرق آسيا. ناهيك عن كوريا وتايوان. وأما فى مصر فإن دوره لا يزال صغيرا ومحدودا بالقدر الذى أتاحته سياسة الانفتاح الاقتصادى فى البداية ثم عرقلته سياسات الحكومة وبيروقراطية أجهزتها وقوانينها بعد بذلك.

وأخيرا فقد تناول المؤلف فى القسم الخامس من دراسته الجوانب التنظيمية والمؤسسية. وأننى أوافقه الرأى فيما ورد بمقترحاته بهذا الخصوص. وإن كنت أرى من المهم أن أنبه فى هذا السياق إلى أن التغيير الأساسى والأهم هو دائما فى الفلسفات والسياسات التى تحكم هذه الأجهزة التنظيمية أيا كان شكلها. كذلك أود أن أضيف فى هذا المجال التأكيد على أهمية إلتزام الحكومة بأن تنشر على الكافة، كافة البيانات والتقارير مع الإلتزام بدقتها وصحتها. وأقصد بذلك على وجه الخصوص جميع التقارير الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء وتقارير الميزانية وتقارير الحسابات الختامية وتقارير الدين الخارجى والداخلى وتقارير البنك المركزى عن السياسات والاحصاءات الائتمانية والنقدية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وغيرها من تقارير الجهات المختلفة. إن كل هذه التقارير والبيانات أو

معظمها غير متاح فى الوقت الحاضر للجمهور عامة أى أنه لا يمكن لآى مواطن أن يشتري نسخا منها من المكتبات العامة. ولا هى حتى متاحة للخاصة من الجمهور إلا عن طريق صلات شخصية. إن التفكير الحكومى الحالى لا يزال يفرق فى الاعتماد على سرية التقارير. وليس من الغريب بعد ذلك أن تتضارب الآراء فى تقييم الموقف الاقتصادى ووسائل علاجه حتى بين المختصين بفروع علم الاقتصاد نتيجة لعدم توفر البيانات الحديثة والصحيحة لديهم. والخاسر فى النهاية نتيجة لذلك هو الدولة والوطن.

وختاما أود أن أسجل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور سلطان أبو على لهذه الدراسة القيمة.

تعقيب على بحث

"التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى"

أ.د. اسماعيل صبرى عبد الله

تكتسب هذه الورقة القيمة أهمية خاصة فى الظروف الراهنة التى يشهد فيها الاقتصاد المصرى تحولات بنيوية جسيمة تطرح بالضرورة قضية الوسائل الكفيلة بضمان حسن أدائه فى ظل سيادة القطاع الخاص وتراجع دور الدولة الانتاجى والاستثمارى المباشر. ويكفى لبيان أهمية الورقة أنها عنيت بأمرين جوهريين :

الأول : اثبات ضرورة التخطيط حتى فى ما يسمى الاقتصاد الحر .

والثانى : الشرح الواضح لآليات التخطيط التأشيرى على أساس الاسلوب المناسب للاوضاع الجديدة .

ومع موافقتى على ما جاء بالورقة بصفة عامة، أود أن أضيف بعض الملاحظات أرى فيها نوعا من استكمال العرض الذى قدمه زميلنا الفاضل .

(١) يستخدم المؤلف تعبير التخطيط المركزى كشئ مختلف جوهرى عن التخطيط التأشيرى، وأعتقد أنه يقصد التخطيط الإلزامى لأن التخطيط التأشيرى مركزى بالتعريف لأنه يتصدى فى الأساس لتطور المتغيرات الاقتصادية الاجمالية macro-economic variables التى لا تعرف إلا على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعة. وأود بهذه المناسبة أن أوضح أن مصر أخذت فى الستينات بأسلوب التخطيط الإلزامى، ولكنه لم يكن شاملا فى أى وقت من الاوقات . فوزارة التخطيط كان لها قول حاسم فى مكون واحد من مكونات التخطيط الشامل وهو الاستثمار فى الجهاز الحكومى وفى القطاع العام. أما سياسات النقد والائتمان والسياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والتجارة

الخارجية .. الخ فكانت دائما من صلاحيات وزارات أخرى . وما كانت وثيقة الخطة تتضمنه فى أى من تلك المجالات لم يكن يتجاوز اجتهادات تمليها ضرورة توازن الخطة الداخلى دون أن تكتسب صفة الالتزام .

(٢) كذلك يكون من المفيد بيان حقيقة العلاقة بين التخطيط وآليات السوق . فيجب أن يستقر فى الأذهان أن المخطط لا يعيش خارج المجتمع أو بعيدا عن السلطة يحول ما يتخيل صالحا إلى أوامر على نحو يشبه ما نسميه فى مصر "حكم قراقوش" . وإنما يدرس المخطط الاتجاهات السائدة فى السوق مقدرا مقدما النتائج المتوقعة لها . فإذا كانت تلك النتائج مرضية أقر سيرتها . وإذا كان بعضها ضارا بالاقتصاد أو المجتمع تدخل المخطط لاستبعاده أو الحد من أثره . وهو لا يتمكن من ذلك فعلا إلا بالتأثير فى مكونات العلاقة الثلاثية الشهيرة : العرض والطلب والسعر . وإذا كان السير التلقائى لآليات السوق - بعكس ما يقول العقائديون - يحقق النجاح بالتجربة والخطأ وما يصاحبها من إفلاس وبطالة ، فإن طموح المخطط يتمثل فى توقع هذه الآثار قبل أن تقع والعمل على تفاديها . ونسوق هنا مثلا من فرنسا . فقد أدت آليات السوق إلى تخلف صناعة التليفونات وشبكات الاتصال فى أواخر الستينات وبرز التخطيط تلك الحقيقة . وترتب على ذلك أن الرئيس بومبيدو أعطى التليفونات أولوية عظمى (١٩٦٩-١٩٧٤) . وهكذا أصبحت هذه الصناعة من رواد تقدم المواصلات السلكية واللاسلكية على مستوى العالم .

(٣) وبهذا التحديد يصبح الأصل فى التخطيط هو استخدام آليات السوق لتحقيق الاهداف والتوازنات المطلوبة من خلال أساليب النمذجة والمحاكاة والأمثلية فى مرحلة الاعداد ، واستخدام الروافع والدوافع الاقتصادية فى مستوى التنفيذ . وإن كان من الواجب هنا أن نبين أن ظروف التخلف تبرز وجود حالات ندرة ، وتفرض اختناقات تتطلب تدخل الدولة المباشر ، ولكن يبقى مع ذلك أن القاعدة العامة هى استخدام الآليات الاقتصادية التى شرحها أ.ج. سلطان أبو على فى ورقته . وأبرز مثل لحالة الندرة الماء . فمنذ خمسة آلاف سنة اكتشف المصريون ضرورة

تنظيم أعمال الري وتوزيع ماء النيل مركزيا . وكان ذلك الأساس المادى للنشأة المبكرة للدولة المركزية واستمرارها عبر كل الأحداث الجسام التى شهدتها البلاد . ولا يجوز أن يعتبر التسعير وسيلة أساسية لتوزيع الماء لأن حرمان أى أرض زراعية من الري يشكل إضرارا واضحا بالاقتصاد القومى . أما الاختناقات التى تستلزم تدخل الدولة فمثالها ما قد يحدث من نقص ظاهر فى إحدى سلع الاستهلاك الرئيسية المستوردة .

(٤) وكنا نود لو اتسع المقام للمؤلف لأن يوضح مدى فاعلية السياسات المعتمدة فى هذا الشأن فى واقع الاقتصاد المصرى ، فمثلا أصبحت الضريبة سلاحا مغلولاً فى يد الدولة بسبب الإفراط فى الاعفاء الضريبى بدون تمييز من جهة والاعتماد على الضرائب غير المباشرة (حوالى ٧٥ ٪ من الإيرادات السيادية) ، من جهة أخرى . وكمثل آخر نذكر التدنى الشديد لمعدل الادخار المحلى (٧ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ٢٢ ٪ فى بلد فقير مثل الهند ، ٣٧ ٪ فى كوريا الجنوبية) . وأرى فى رأس واجبات المخطط وضع السياسات الكفيلة بمضاعفة هذا المعدل خلال الخطة الخمسية المقبلة .

(٥) أعتقد أن ضرورات التنمية تفرض إلى جانب السياسات الاقتصادية الاجمالية المشار إليها فى الورقة سياسات أخرى تصحيحية لأوضاع مختلة فى الاقتصاد المصرى يمكن أن يؤدى اختلالها إلى عجز الآليات المعتادة فى اقتصاد متقدم عن احراز اثارها المرجوة . ونذكر هنا على نحو سريع بعض تلك الظواهر :

أ - البطالة المتزايدة التى تفرض وضع سياسة عمالة لامتصاص أغلبية القوة العاملة المتزايدة .

ب - العجز الغذائى الخطير الذى من شأن استمراره أن تعجز السياسات الموصى بها من صندوق النقد عن أن تخفف فى مدى قريب الخلل الرهيب .

فى ميزاننا التجارى .

ج - ضرورة وضع سياسة قومية للعلم والتكنولوجيا والسهر بالذات على توفير التمويل اللازم لعمليات البحث والتطوير بتكاليفها الباهظة وتفسح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوره المنشود فى هذا النشاط .

د - ضرورة وضع سياسة للتصنيع . فمصر كاليابان من حيث فقرها فى المواد الأولية وضيق الأماكن الزراعية . وبالتالي لا يمكن أن يضطرد إلا عن طريق التصنيع التحويلى manufacturing الذى يعنى ببساطة تصدير فائض العمالة عندنا فى شكل قيمة مضافة . والربط بين التصنيع والوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس مع تصدير على نطاق واسع لا يمكن أن يتحقق تلقائيا ودون نظرة شاملة وسياسة واضحة وتشجيع من الدولة . ولتجربة كوريا الجنوبية ودور الحكومة فى حركة التصنيع الواسعة والسريعة فائدة عظمت لمن يريد أن يدرس دور الدولة فى التنمية دون اعتماد على قطاع عام ضخم .

هـ - وأخيرا ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، هناك مشكلات البيئة الخطيرة ، وليس على مستوى العالم ولكن على مستوى مصر: تلوث مياه النيل ، التلوث الناتج عن الاستخدام الواسع للمبيدات الحشرية والعشبية ، تدهور التربة الزراعية ، تدهم المعالم الأثرية التى تمثل فى المستوى الاقتصادى عامل جذب سياحى رئيسيا ، تلوث الشواطئ ، تلوث الجو فى المدن الكبيرة بنوع خاص وتكلفته الاجتماعية الباهظة فى مستوى الأمراض ونفقات العلاج ومقابل التغيب عن العمل ، التبذير فى استخدام موارد نادرة مثل المياه والطاقة ... الخ .

وفى ختام هذا التعقيب السريع اكرر التنبيه إلى أهمية الورقة محل المناقشة واطمنى أن تسفر المناقشات عن القاء مزيد من الضوء على مسئولية الدولة عن التنمية فى إطار اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص

وفى ضوء الرغبة العامة فى التخلص من الأشكال البيروقراطية لتدخل
الدولة فى حياة الناس.